اعتراضات أبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) على الكوفيّين
من خلال كتابه الإغفال

أ. م. د. أحمد خليل حبيب(*)
أ. د. حسين إبراهيم مُبارك(**)

المقدّمة

الكلمات المفتاحية: الاعتراضات. الإغفال. الكوفيين.

يُمثّل أبا علي الفارسيّ قمّة ما وصل إليه القرن الرابع من العناية بالعامل، وإغراق النحو بالفلسفة والمنطق والجدل، وكان من أكثر نُحاة هذا القرن تطلّعًا لآراء العلماء الذين سبقوه، فجاءت مصنّفاته موسوعة لمصادر النحو وأعلامه، إذ نقل إلينا الكثير من آرائهم من خلال احتفاظه بنصوص كثيرة من كتبهم المفقودة.

وقد حاولنا في هذا البحث أن نتعرّض إلى جانب من تعقّباته على الكوفيين، فبصريّته واضحة في إغفاله، فكان يردّ مذهب من خالفهم، ولا سيّما إذا كان الرأي صادرًا عن إمام النحاة سيبويه فهو حينما يتعقّبُ الزّجاج ويشرح المسألة ردّ بعض ما نُقِلَ عن الكوفيين من آراء ويفنّدها بما أُثِرَ من كلام العرب وما أمْلت عليهِ قريحتهُ العلمية التي سقلها من خلال درايتهِ بنصوص سيبويه وفهمهِ لها.

والمسائل التي تعقب فيها الكوفيين كثيرة شملت مستويات اللغة الأربعة لذلك اقتصرنا على جانب ممّا يتعلق بالمسائل النحوية مرتبة علن النحو الآتي..

(*) جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الانسانية.
(**) جامعة ديالى/ كلية التربية الأساسيّة.

أصل الآن:

لا خلاف بين علماء العربية في بناء (الآن) إلاّ إنّهم اختلفوا في سبب البناء وحقيقة (ال) فيها والظاهر من كلام سيبويه أن ملازمتها للألف واللام وعدم مفارقتها لها هو سبب بنائها لكثرة الاستعمال ولكونها نكرة لا تغير[١].

وهذا المذهب نقل عن المبرّد أيضاً ومعنى ذلك أنّ حكم الاسماء في الاصل أن تكون منكرة شائعة في الجنس، ثم يدخل عليها ما يعرّفها من إضافة، أو ألف ولام، فخالفت (الآن) سائر أخواتها من الأسماء بأنْ وضعت موضعًا واحدًا، فبُنيت لذلك المعنى[٢].

وتابعه في مذهبه غيرُ واحدٍ من النُحاة[٣].

وذهب الزجّاج إلى أنّ (الألف واللام) فيها دخلتا بعهد غير متقدّم، وتنوبان عن معنى الإشارة[٤]. وهي زائدة عند ابن جنّي، لغير تعريف[٥].

وذهب الفرّاء مذهبًا غريبًا في أصلها، خالف فيه النُحاة، إذ ذكر أنّ أصلها (أوان) حُذِفتْ منها الألف، وغُيّرت واوها إلى ألف، كما قالوا في الراح: الرياح، فجُعلت مرّة على جهة (فعل)، وأخرى على جهة (فعال)، وإنْ شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك: آن لك أنْ تفعل، أدخلت عليها (الألف واللام) ثمّ تركت، على مذهب (فعل)، فأتاها النصب من نصب (فعل)، وهو وجه جديد[٦].

ولا يخلو مذهب الفرّاء هذا من المُبالغة والتكلف الذي لا طائل منه، فضلاً عمّا فيه من مخالفة إجماع النُحاة، وقد ردّ الفارسيّ مذهبه هذا، ووصفه بالفاسد، وحجّته إنّه إنْ كان فعلًا قد نُقِلَ فسُمّي به، لا يخلو من أحد أمرين، إمّا أنْ يكون فيه ضمير الفاعل، وإمّا أن يكون فارغًا، فإنْ كان فيه ضمير الفاعل، وجب أن لا يدخل فيه الألف واللام[٧] .

وإنْ كان فارغًا من الفاعل، خاليًا منه، كان فاسدًا من جهتين، أحدهما: أنّه لا مذهب للبناء فيه، والثاني: أنّه لا مدخل للام التعريف فيه[٨].

والذي نميل إليه هو أنّ (الآن) بُنيت لكونها موغلة في التنكير، و(الألف واللام) فيها زائدة لا تؤثّر فيها من جهة التعريف، وأمّا الفرّاء فلم يؤيّده أحدٌ من النُحاة فيما ذهب إليه؛ لِما فيه من التعسّف، إذ لا علاقة بين (الألف واللام) والفعل الماضي، والدليل على ذلك، ملازمتها للألف واللام) التي هي من علامات الأسماء.

(ما) المُدغمة في (إنْ) الشرطيّة:

المشهور في الكلام الفصيح أنّ (ما) تُزاد بين أداة الشرط وفعلها مع (إنْ) ومع سائر أخواتها، وعليه قوله تعالى: ﴿فَإِمّا تَرَيِّنَ مِنَ البَشَر أَحَدًا فَقُوْلِي﴾(سورة مريم: من الآية: ٢٦)، وقوله تعالى: ﴿وَحَيْثُمَا كُنْتُم فَوَلُّوا وُجُوْهَكُم﴾(سورة البقرة: من الآية: ١٤٤)،وقوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُوْنُوا يُدْرِكّم المَوْت﴾(سورة النساء: من الآية: ٧٨)، وقوله (جلّ

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٢٩٩.
(٢) ينظر: الحجّة في القراءات السبعة: ١٨٤، وشرح السيرافي: ١/ ١٧٩، وآراء المُبرّد النحويّة في شرح كتاب سيبويه (لأبي سعيد السيرافي): ٥٧.
(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٣٤٧، وشرح المفصّل: ٤/ ٢٧٧، وحاشية الصبّان: ١/ ٢٨٨.
(٤) ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٥٣.
(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٥٠-٣٥١.
(٦) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٤٦٨-٤٦٩، وتأويل مُشكل القرآن: ٢٧٩.
(٧) ينظر: الإغفال: ٢/ ٣٢٤-٣٢٥.
(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٢٦.

وعلا):﴿أيّما تَدْعُوا فَلَهُ الأسمَاءُ الحُسْنَى﴾(سورة الإسراء: من الآية: ١١٠)، وهي كثيرة في التنزيل وكلام العرب.

والمشهور بين النُحاة أنّ (ما) هذه ترِد زائدة لتوكيد المعنى، حتّى ذهب المُبرّد وأبو إسحاق الزجّاج، وغير واحد من النُحاة إلى أنّ الجزاء إذا جاء في الفعل، ومعه (النون) الثقيلة والخفيفة لزمها (ما)، وحجّتهم أنّ التنزيل لم يأتِ إلّا بالنون في الفعل، مؤكّدة بعد (ما) هذه[٩].

في حين أنّ مذهب سيبويه جواز لحاق النون مع (ما) هذه، وليس وجوبًا[١٠].

وقد اعترض أبو عليّ على مذهب المُبرّد والزجّاج بقوله: «ليس الشرط والجزاء من مواضع التنوين، إنّما يدخُلان على الأمر والنهي، وما أشبههما من غير الواجب»[١١].

وسبب لحاق النون المؤكّدة للفعل المضارع هو لحاق (ما) أوّل الفعل بعد (إنْ)، فلذلك صار موضعًا للتنوين، بعد أنْ لم يكن لهما موضع، وهذا يرجع إلى مُشابهة فعل الشرط بلحاق (ما) به بعد (إنْ) ـ دون أخواتها في الفعل المقسم عليه، ووجه المُشابهة أنّ (ما) حرف توكيد، كما أنّ اللام تكون توكيدًا، والفعل وقع بعدها كما وقع بعد اللام، فلمّا شابهت اللام في ذلك، لزم الفعل معها في الشرط النون، كما لزمته في (ليفعلّنّ)[١٢] .

والذي نخلص إليه من قول سيبويه ـ رحمه الله ـ أنّ دخول نون التوكيد على (ليفعلّن) بعد (إن) الشرطيّة المدغمة في (ما) كثير جدًا في الكلام الفصيح، غير أنّ هذا لا يلزم، بل الجواز هو الصحيح، حتّى وصف أبو علي الفارسيّ مذاهب القائلين بوجوب لحاق النون للفعل المضارع بعد (ما) الزائدة المدغمة بـ (إن) بالرديء[١٣].

ومن الغريب ما ذهب إليه ثعلب، إذ ذكر أنّ النون إنّما دخلت على الفعل المُضارع ليُفرق بين أنْ تكون (ما) موصولة، أو تكون حشوًا في الكلام، ذلك أنّ (ما) إذا كانت موصولة لحق الفعل بعدها نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، وإنْ كانت (ما) حشوًا لم يُدخلوا النونين[١٤].

ولا شكّ أنّ الذي ذهب إليه ثعلب مذهب بعيد؛ لأنّ (ما) هذه ليست موصولة، وإنّما هي زائدة، ولحقت النون الفعل بعدها، وقد وصف أبو علي الفارسيّ مذهبه بالفاسد؛ لأنّ النون لو لم تدخل هنا لعُلِمَ انجزام الفعل لفظًا أو موضعًا إنْ كان ممّا ينجزم في اللفظ يلزم الجواب، وغير ذلك أنّ (ما) في (إمّا) غير موصولة، ولم يدخل في ذلك إشكال بغيره، ولا التباس بسواه، ألا ترى أنّ الموصولة لا ينجزم الفعل بعدها، وإنْ ذلك فيه ممتنع مستحيل، فلا وجه لحمل دخول هذه النون لفصلٍ بين معنيين، كلّ واحدٍ منهما متخلّص من الآخر غير مُلتبس به.

وممّا يدلّ على فساد مذهبه عند أبي علي أنّ (ما) هذه يأتي بعدها الفعل الماضي نحو إمّا ذهبت فإنّي ذاهبٌ، وهو هنا لم تدخل عليه النون، ولم ينجزم[١٥].

والذي يتلخّص من المسألة، أنّ (ما) المدغمة بـ (إنْ) أكثر استعمالاتها أنْ تقع حشوًا في الكلام،

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/١١٧، والمحرر الوجيز: ١/٢٦٣، والبحر المحيط: ١/١٦٨، والدر المصون: ١/١٩٧.

(١٠) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٥١٥.

(١١) الإغفال: ١/١٢٦.

(١٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٥١٥.

(١٣) ينظر: الإغفال: ١/١٣٧.

(١٤) ينظر: مجالس ثعلب: ٢/٥٥١-٥٥٢.

(١٥) ينظر: الإغفال: ١/١٣٧-١٣٨.

وقـد تأتي موصولة بمعنى (الـذي)، وليس هناك رابط بين (ما) هذه في الحالتين، وبين توكيد الفعل المُضارع بالنون الخفيفة أو الثقيلة، وإنّما المسألة اختياريّة، وإنْ كان توكيد الفعل بها أكثر.

زيادة (من) في الايجاب:

الذي عليـه جمهـور النُحاة أنّ (مـن) لا تُزاد في الإيجاب، وإنّما اشـترطوا في زيادتها أن تسـبق بنفي أو شـبهه، وأنْ لا يكون مجرورها إلّا نكرة، كقولـه تعـالى: ﴿فَارْجِـعِ الْبَـصَرَ هَـلْ تَـرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾(سـورة المُلـك: من الآيـة: ٣)، فهي زائدة للتوكيد عندهم، وقد تحقق فيها شرطا الزيادة[١٦].

ونقـل أبـو علي الفـارسي في الإغفال عن يونس قوله: «ومِن لا يُفعلُ بها في الواجب»[١٧].

والذي عليـه الكوفيّون والأخفـش[١٨] وتبعهم ابـن مالك وغيرُ واحدٍ مـن البصريين، أنّهم أجازوا زيادتهـا في الايجـاب، وإنْ كان مجرورها معرفة، ولهم في ذلك شواهد كثيرة، منها قوله تعالى:﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾(سـورة نوح: من الآية: ٤)، أي: ذنوبكـم، وقوله (عـز وجلّ):﴿وَيُكَفِّـرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (سورة البقرة: من الآية: ٢٧١)، وقول العرب: «قد كان من مطرٍ»[١٩].

وقد تأوّل البصريّون شواهدهم، وحملوا (من) على معنى بيان الجنس، لا على معنى الزيادة[٢٠].

ونقـل أبو علي عن الكسـائي أنّه قـال بزيادة (مـن) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِـيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَـدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ (سورة مريم: الآية: ٦٩)، وردّ بأنّ زيـادة (من) في هذه الآية يعني أن تكون جُملة (أيّهم أشـدّ) منقطعـة من جُملة (ثمّ لننزعنّ)، وكانت جملة مستأنفة[٢١].

والذي نراه هـو أنْ لا مانع من زيادة (من) في غير الشرطين اللذين وضعهما البصريون؛ لوجود كثير من الشـواهد القرآنيّة والنبويّة وكلام العرب نثرًا وشـعرًا الدالّة على زيـادة (من) بلا شرط ولا قيـد، ولا داعـي لتأويل هـذه الشـواهد كلّها، بل حملها على ظاهرهـا أولى، فضلًا عن ذلك فإنّ من البصريين من سلك مسلك الكوفيين، فينبغي أن لا نتعسّـف في التقدير والتأويـل، ونحمل (من) على معانٍ قد لا يحتملها السياق. والله أعلم.

تركيب (هلّم):

هلمّ: اسـمُ فعـلٍ، بمعنـى: (احـضِرْ)، وذهب البصريّـون إلى أنّها مُركّبة مـن (ها) التي للتنبيه، و(لُمَّ) التي هي فعل أمر، فحذفت (الفاء) تخفيفًا، ولزم الحذف ولم يضر التركيب[٢٢]؛ لأنّ لفظ الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعائه لإقباله على الأمر[٢٣].

ونقـل أبـو حيّان عـن الخليـل أنّ التركيب لم يُبقها على أصلها[٢٤].

وفيهـا لُغتان: أحداهما لُغـة الحجاز، وهي أن

(١٦) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٣/ ٢٤-٢٥، والمسائل المُشـكلة (البغداديات): ٤٠٥، والمسـائل المنثـورة: ١٢٢، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٧.

(١٧) الإغفال: ٢/ ٤٠٠، ولم أقف على قول يونس.

(١٨) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٩٨-٩٩.

(١٩) ينظـر: الإغفـال: ٢/ ٤٠٠، ومعانـي القـرآن للفـرّاء: ١/ ٤٧.

(٢٠) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١٧-١٨.

(٢١) ينظر: الإغفال: ٢/ ٣٩٩.

(٢٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٥٢٩.

(٢٣) ينظر: الإغفال: ٢/ ٢١٨.

(٢٤) ينظر: الارتساف: ٥/ ٢٣٠٤.

تكون على لفظٍ واحـد في الإفراد والتثنية والجمع، وبه جـاء التنزيل الحكيم، قـال تعالى:﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِـمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ (سـورة الأحزاب: من الآية: ١٨)، وقولـه سـبحانه:﴿قُل هَلُـمَّ شُـهداءَكُم﴾ (سـورة الأنعام: مـن الآيـة: ١٥٠)، وثانيهما: لغة بنـي تميم، وهي أن تكـون بمنزلة (رُدّ) في ظهور علامة الفاعلين[٢٥].

ونقل أبو حيّان اجماع النُحاة على تركيبها.[٢٦]

وزعـم الفـرّاء أنّ أصـل (هلُّمّ) (هـل أمَّ) من قصدتُ[٢٧].

وهـذا المذهب فاسـد عنـد أبي عـلي الفارسيّ، وحجّته أنّ (هل) تأتـي لأحد أمرين، إمّا أن تكون بمعنى (قد) وهـذا يدخل في الخبر، وإمّا أن تكون بمعنـى الاسـتفهام، وليـس لواحدٍ مـن الحرفين متعلّق بـ (هلم)[٢٨].

والظاهـر أنّ أبا عـلي الفارسيّ يوافـق الخليل وسيبويه فيما ذهبا إليه، وهذا يُستشفُّ من خلال ردّ مذهـب الفرّاء، ووصفه بالفاسـد جدًا، في حين نجد أنّ ابـن جنّي قد ارتضى مذهـب الفرّاء، وردّ اعتراضات أبي علي، فهو يرى أنّ (هل) زجر وحثّ؛ لأنّ الفرّاء لم يدّعِ أنّ (هل) هنا حرف استفهام.[٢٩]

ولا شـكّ أنّ ما ذهب إليه الفرّاء مسـتبعد؛ لأنّه يخرج (هلـمّ) عن معناها الـذي وضعت له، وهو (الأمريّة)، فهي خرجت عن هذا التركيب من الأمر إلى الخـبر من دون مسـوّغ، فضلًا عن أنّه لم يُبيّن لنا حقيقة الهمزة في (أُمّ)، ولِمَ حذفت؟ وما الدلالة التي تخرج إليها هذه الكلمة على هذا التركيب، وفي الـكلام الفصيح أنّ (هلمَّ) لم تسـتعمل إلّا بمعنى الأمر.

ومـع أنّ الفـارسيّ كان كثـير التعقّـب عـلى الكوفيـين ـ كما أشرنا إلى ذلـك في بضعة مواضع مـن إغفاله ـ غير أنّه لا يـتردّد في تأييدهم في عدّة مواضع مـن مصنّفه، إنْ كان السـماع والقياس، يعضّـد مذهبهم، ممّا يدلّ على عدم تعصّبِه لمذهب دون آخر، ومن أمثلة ذلك:

جزم جواب الطلب:

ومن موافقاته للكوفيـين موافقته لهم في جزم جواب الطلب، فقـد اختلف النُحاة في عامل الجزم لجـواب الطلب، من نحو قوله تعـالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُـوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾(سـورة الجاثيـة: من الآيـة:١٤)، وقوله (عـزّ وجلّ):﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾(سورة الاسراء: من الآية: ٥٣)، وغيرهما.

فذهب سـيبويه إلى أنّ جـواب الطلب مجزوم بـ (أنْ)، مقدّرة للاستقبال، فتقدير الآية وأمثالها عنده: إنْ تقل لعبادي يقيموا الصلاة[٣٠].

وذهـب الأخفـش إلى أنّ جـواب الطلـب جُزِمَ بالطلب نفسـه[٣١]، وذهب المُـبرّد إلى أنّ (يغفروا، ويُقيمـوا، ويقولـوا وغيرهـا) أجوبـة لأمـر آخـر مُضمـر، وتقديره: قـل لعبادي يقولـوا التي هي أحسـن يقولوا، والذي يوضح إضمار أمر آخر أنّ (قُل) لا بُدّ له من جُملة تُحكَى به[٣٢]، ولسنا بصدد الخوض في تفاصيل الخلاف النحوي في المسـألة،

(٢٥) ينظر: الإغفال: ٢/٢١٨، والمساعد: ٢/٦٤٥.
(٢٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٣٠.
(٢٧) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/٢٠٣.
(٢٨) ينظر: الإغفال: ٢/٢٢٢.
(٢٩) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/٦٣٥-٦٣٦، ومسائل خلافية بين الفارسي وابن جنّي: ٥٤٠.

(٣٠) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٩٨-٩٩.
(٣١) ينظر: معاني القرآن: ١/٣٩١.
(٣٢) ينظر: المقتضب: ٢/٨٢-٨٤.

فقد فصّل فيها القول المتقدمون والمتأخّرون[٣٣].

ونسب أبو علي الفارسي إلى الكسائي القول بأنّ جواب الطلب مجزوم بلام محذوفة، والتقدير: ليغفروا، وليقولوا، واستحسن الفارسي هذا المذهب، وجعله موافقًا للقياس، وحمله على قولهم: اللهِ لأفعلنّ[٣٤]، فخفض بحرف جر محذوف، وقاس عليه حذف الواو والفاء وحتّى وأو، ولم يمنع حذف اللام قياسًا على جواز حذف الحرف في العربية؛ لأنّ حذف الحرف الزائد كالحذف في الحروف الأصلية، إذ الدلالة قائمة على حذفه، كالدلالة على الحذف من الأصل[٣٥].

وهذا الذي ذهب إليه الفارسي تبعًا للكسائي، نرى أنّه المذهب الخالي من التكلّف والتأويل، وتقدير أقوال، وأجوبة لا طائل من ذكرها.

وحذف الحرف أمر شائع في العربية، مقيس عليه، وعليه قول الشاعر[٣٦]:

محمدٌ تفدِ نفسك كلّ نفسٍ
إذا ما خفتَ من شيءٍ تبالا

فجزم المضارع بـ (لام) مقدّرة، وأنْ يُقاس حذف اللام في جواب الطلب أولى من تقدير (إنْ)، أو فعل محذوف، أو جواب محذوف.

الخاتمة

توصّل البحث إلى جُملة نتائج، منها:

١- إنّ كتاب الإغفال من أوائل الكُتب التي ألّفت في النقد النحويّ، فهو وإنْ كان قد وضعه للردّ على الزجّاج، وبيان ما أغفله في معانيه، غير أنّه جعل الردّ منطلقًا للاعتراض على النُحاة الذين سبقوه.

٢- كان سيبويه وآراؤه الدعامة الأولى لمؤلّفه، فلم يكن ليُخالف رأيًا نُقِلَ عن سيبويه، أو صرّح به في كتابه، وكانت آراء سيبويه الأساس الأول عنده في الرد على من خالفه من النُحاة.

٣- أكثر أبو علي الفارسيّ من الاستدلال بالفصيح من كلام العرب شعرًا ونثرًا، وكان القرآن الكريم بقراءاته الشاهد الأول في الاستدلال والرد على النُحاة.

٤- يمكن القول إنّ كتاب الإغفال حوى كثيرًا من آراء الكوفيين وغيرهم، التي لم تصل إلينا عن طريق مؤلفاتهم.

٥- ومع كثرة ردوده على أعلام الكوفيين، غير أنّنا وجدنا أنّه يوافقهم في بعض المواضع ممّا يدلّ على عدم تعصّبه لمذهب دون آخر.

٦- لقد كان الاستطراد والتفصيل سمتين غالبتين على إغفاله، ولا يخلو أسلوبه من التعقيد في بعض المواضع، بحيث يصعب فهم كثير من عباراته إلّا بالرجوع إلى مصنّفاته أو المصنّفات الأخرى.

٧- لقد تميّز كتابه الإغفال بذكر الأحكام النحويّة التقويميّة، فكثيرًا ما يصف الرأي بالفاسد أو الغريب، أو الفاسد جدًا، أو الرديء، أو غير الصحيح، وغير ذلك من الأحكام التي يمكن أن تدرس دراسة أخرى مستقلّة.

---

(٣٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٢/ ٤٢٥، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٦٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٤٣، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٠٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٧٧، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٦٩.

(٣٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٤٩٨.

(٣٥) ينظر: الإغفال: ١/ ٦٤-٦٥، وايضاح الشعر: ٦٣، والأصول: ٢/ ٢٤٨، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٩٩.

(٣٦) البيت مختلف في نسبته. ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٤٠٨، والخزانة: ٣/ ٦٢٩.

المصادر:

- آراء المبرّد النحويّة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي: عمر عوّاد عبد الله، رسالة ماجستير، جامعة ديالى، ٢٠١٤م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو: ابن السرّاج، أبو بكر، محمد بن سهل البغدادي (ت ٣١٦ه)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن: النحّاس، أبو جعفر محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
- الإغفال، وهو المسائل المصلّحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجّاج (ت ٣١١هـ)، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مكتبة المتنبّي، السعودية، ط٢، ١٤٤٠هـ ـ ٢٠١٩م.
- أمالي ابن الشجري: ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد الحسني (ت٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.
- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العُكبري، تحقيق: محمد علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، (د.ط)، ١٣٩٧ه/١٩٧٦م.
- حاشية الصبّان (ت١٢٠٦ه) على شرح الأشموني (ت٩٠٠ه) على ألفية ابن مالك: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٧ه/١٩٩٧م.
- الحجّة للقراء السبعة أئمّة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جوجاتي، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- خزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م.
- سر صناعة الإعراب: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله الهمداني (ت٧٦٩هـ) على ألفيّة ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ت٦٧٢هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١٤، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
- شرح المفصّل: ابن يعيش، موفق الدين بن علي بن

يعيش (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

- شرح كتاب سيبويه: السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدليّ، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: الفارسي، تحقيق: محمود محمد الدالي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

- كتاب سيبويه: سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بنت قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

- مجالس ثعلب: ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، (د. ط)، (د.ت).

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢ه/ ٢٠٠١م.

- المسائل البغداديات: الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله، مطبعة العاني، بغداد، (د. ط)، (د.ت).

- المسائل المنشورة: الفارسي، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمّار للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

- مسائل خلافية بين الفارسي وابن جنّي: هيثم الثوابية ، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية الجامعة الأردنية ، عمان، الأردن، ٢٠١٤م.

- مشكل إعراب القرآن: القيسي، مكّي بن أبي طالب (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، (د.ط)، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٤م.

- معاني القرآن: الأخفش، سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط٢، ١٩٨١م.

- معاني القرآن: الفرّاء، أبو زكريا، يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)،ـ تحقيق: محمد علي النجّار، ويوسف أحمد نجاتي، مطابع الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط٣، ١٩٨٣م.